

غرفة دبي تدعو إلى الابتكار في حلول التحديات الاقتصادية



والقطاعات الخاصة التي تمثلها من خلال تضافر الجهود وتنسيقها لصناعة مستقبل الأعمال، من خلال ابتكار الحلول للتحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنشاط قطاع الأعمال العالمي، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في المسيرة المستدامة لقطاع الأعمال.

ودعا بوعميم غرف التجارة إلى التعاون لإزالة المعوقات التي تواجه التجارة العالمية، واعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتسهيل الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات الراهنة والاتجاهات الحالية القائمة مثل التغير المناخي والتغير الرقمي والهجرة وسياسات الحماية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصريف)

أكد رئيس الاتحاد العالمي لغرف التجارة، ومدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم، أنه "على غرف التجارة العالمية الارتقاء بمساهماتها في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، معتبراً أن "هذا الدور حساس وأساسي لمساعدة قطاع الأعمال على الاستعداد لتحويل هذه التحديات مثل التحول التقني والثورة التكنولوجية والتغير المناخي، إلى فرص مجزية تحقق استدامة في الاقتصاد العالمي".

كلام بوعميم جاء خلال إلقائه كلمته بصفته رئيساً للاتحاد العالمي لغرف التجارة وذلك في افتتاح المؤتمر الحادي عشر للاتحاد العالمي لغرف التجارة، التابع لغرفة التجارة الدولية، والذي استضافته مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل بمشاركة 1.200 مشارك من أكثر من 100 دولة حول العالم.

واعتبر أن "غرف التجارة مؤهلة لضمان تنافسية مجتمعات الأعمال

الاقتصادي البحرينيني ينمو 2.73 في المئة



تدفق الاستثمارات في البحرين بلغ نسبة 6 في المئة. وعزا التقرير زيادة اهتمام المستثمرين العالميين بإمكانيات قطاع التصنيع في البحرين باعتباره أحد القطاعات ذات المساهمة المرتفعة في الاقتصاد.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)

سجل الاقتصاد البحريني خلال الربع الأول من العام الجاري نمواً بنسبة 2.73 في المئة، وذلك بحسب تقرير الاستثمار العالمي الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي كشف كذلك عن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين لتبلغ 1.5 مليار دولار في 2018، مبيّناً أن المملكة العربية السعودية تأتي في طليعة الدول التي ضخت استثمارات في المملكة الخليجية بأكثر من 745 مليون دولار.

وأعلنت حكومة البحرين، عن أن الاقتصاد نما 2.73% على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي، مدعوماً بتوسع في القطاع غير النفطي.

وجاء النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في الربع الأول وسط زيادة في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية بفضل حزمة الدعم المالي الخليجية، حسبما ذكرت الحكومة.

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبحرين لتبلغ 1.5 مليار دولار في 2018. مفصحا عن أن نمو معدل

■ صندوق النقد يتوقع نموًا 2.6 في المئة لقطر



الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 تماشيًا مع أسعار النفط المتوقعة ونمو الواردات بوتيرة أبطأ من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكشف الصندوق عن أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطر بلغ 2.2% في عام 2018 وفقاً للتقديرات ارتفاعاً من 1.6 في المئة عام 2017. مبيّن أن مركز المالية العامة للحكومة المركزية في قطر تحول إلى تحقيق فائض بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة مع عجز كبير في عام 2017. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر 2.6% خلال العام الحالي، صعوداً من 2.2% عام 2018، معلناً عن أن قطر استطاعت احتواء أثر الصدمات النفطية والدبلوماسية خلال الأعوام الماضية، مع تسجيل فوائض في مؤشرات عديدة. وبسبب الصندوق فإنّ تقييد الإنفاق والتأثير المتأخر لارتفاع أسعار النفط على الإيرادات سيؤديان في 2019 إلى زيادة التحسن في مركز المالية العامة ليصل إلى حوالي 3% بعد أن بلغ 2.3% في 2018. كما توقع أن يبلغ فائض ميزان المعاملات الجارية لقطر نحو 4.6% من

